

Distr.: General
11 June 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2020

25 تموز/يوليه 2019 - 22 تموز/يوليه 2020

البند 12 (هـ) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى: البلدان
الأفريقية الخارجة من النزاع

تقديم منظومة الأمم المتحدة الدعم المتكامل والمتسق والمنسق إلى جنوب السودان ومنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - أعد هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 251/2019، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يعرض على نظر المجلس تقريراً في إطار البند الفرعي المعنون "البلدان الأفريقية الخارجة من النزاع" من بند جدول الأعمال المعنون "مسائل التنسيق والبرنامج ومسائل أخرى". وفي وقت لاحق، طلب المجلس في قراره 2/2020 إلى الأمين العام أن يقوم، في سياق التزاماته القائمة بتقديم تقارير إلى المجلس في دورته لعام 2020، بتضمين التقارير المذكورة فرعا عن تنفيذ القرار، بما في ذلك كيفية تقديم منظومة الأمم المتحدة الدعم المتكامل والمتسق والمنسق من أجل تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الساحل، بما يتسق مع الأولويات الوطنية والإقليمية وتمشيا مع قرار الجمعية العامة 279/72. ويتناول هذا التقرير متطلبات الإبلاغ لكل من جنوب السودان ومنطقة الساحل.

2 - ويعرض التقرير التطورات الرئيسية في جنوب السودان منذ توقيع الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في 12 أيلول/سبتمبر 2018. وعقب استقلال جنوب السودان في 9 تموز/يوليه 2011، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال قراره 43/2011، التصدي للتحديات التي يواجهها البلد في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وبناء السلام والتنمية. وهذا ثامن تقرير عن جنوب السودان يُقدّم إلى المجلس منذ استقلال البلد.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 3 - ويعرض التقرير أيضا التطورات الرئيسية والإجراءات الجماعية التي اتخذت في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بصيغتها المعدلة وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.
- 4 - وانصب تركيز خطة الدعم على الوقاية والقدرة على الصمود من أجل التصدي بكفاءة للأسباب الجذرية للأزمات في المنطقة، وإحداث تحول في اقتصادات بلدان الساحل، وجذب الاستثمار إلى المنطقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وقد بُذلت جهود تعاونية، مع التركيز على الصلة بين الشؤون الإنسانية والإنمائية وروابطها بالسلام لكفالة وصول المساعدة الإنمائية إلى السكان المحتاجين في منطقة الساحل على نحو يتسم بالكفاءة.
- 5 - ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في البرامج المشتركة والمبادرات العابرة للحدود المنفذة في البلدان العشرة التالية: بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، وغامبيا، وغينيا، والكاميرون، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا.
- 6 - وعلى الرغم من إحراز تقدم في منطقة الساحل، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الاستقرار في هذه البلدان وتمكين سكانها من الاستفادة من الحوكمة، والخدمات الاجتماعية الأساسية بما فيها الصحة والتعليم، والفرص الاقتصادية، والطاقة. ودعت نائبة الأمين العام رؤساء إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها إلى النهوض بتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة بصيغتها المعدلة وكفالة تحقيق إنجازات جماعية في منطقة الساحل وإحداث أثر واضح فيها. ودعت رؤساء تلك الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج إلى القيام، في إطار عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بعرض قصص نجاح في المنطقة تعكس تخصيص الموارد على نحو أكثر توازنا بين التدخلات في مجالات السلام وتقديم المساعدة الإنسانية والتنمية.
- 7 - وقد تأثر جنوب السودان وبلدان منطقة الساحل بانتشار فيروس كورونا. وكما ورد في موجز السياسات الذي أعده الأمين العام بشأن أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أفريقيا، فإن العدد المنخفض نسبيا من حالات كوفيد-19 المبلغ عنها حتى الآن قد أنعش الآمال في إمكانية أن تكون البلدان الأفريقية بمنأى عن شر هذه الجائحة.
- 8 - وفي منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، حيث لا يزال النزاع والإرهاب والتطرف العنيف يتسبب في أضرار كبيرة للمجتمعات المحلية، تزيد الظروف الناجمة عن كوفيد-19 من تعقيد الحالة، وستحتاج البلدان إلى تعزيز الدعم. وتؤثر الجائحة على قدرات دعم جهود السلام والأمن في منطقة الساحل، وتؤدي إلى تدهور المشهد الإنساني، وتعكس مسار المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.
- 9 - وبسبب هذه الجائحة، تأجل بدء التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي كان من المقرر في السابق أن يكون في تموز/يوليه 2020، مما أدى إلى تأخير الوفاء بالوعد بخلق فرص جديدة في مجال الصادرات والوظائف والاستثمارات في الهياكل الأساسية وتمويل التنمية في أفريقيا عموما ومنطقة الساحل خاصة. وتؤكد الروابط الجوهرية بين الأبعاد المتعلقة بمجالات الصحة والمساعدة الإنسانية والسلام والتنمية في الاستجابة لكوفيد-19 ضرورة اتباع نهج متكامل على النحو الذي تروج له استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ويعد اللاجئين وطالبو اللجوء والمشردون داخليا وديمو الجنسية في منطقة الساحل من الفئات الأكثر عرضة للإصابة بكوفيد-19. وتجري استضافة العديد منهم في مخيمات

مزدحمة وفي مناطق تتسم بهشاشة الأمن وضعف النظم الصحية ومحدودية فرص الحصول على الخدمات من قبيل المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

10 - وفي أعقاب الاجتماع المعني بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، الذي عقد في 28 نيسان/أبريل 2020 مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، أشارت نائبة الأمين العام إلى أن الأمم المتحدة تضاعف جهودها، ضمن الإطار الشامل للاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الدعم، لدعم الاستجابة لكوفيد-19 وضمان بقاء بلدان الساحل على طريق تحقيق الاستقرار والتنمية. وإذ أشارت إلى أن كوفيد-19 أصبح عاملاً مضاعفاً للخطر، فقد حثت على التضامن الحقيقي الملموس على المستوى الدولي والإقليمي والوطني والمجتمعي لمواجهة المطالب المتعددة الأوجه التي تفرضها الثغرات الإنمائية والأزمات الصحية والأمنية، والتعافي بشكل أفضل، مع عدم ترك أي أحد خلف الركب.

11 - وأشار رئيس موريتانيا، الذي يتولى الرئاسة الدورية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في عام 2020، بقلق إلى أن الأزمة غير المسبوقة الناجمة عن انتشار كوفيد-19 قد أثرت تأثيراً شديداً على الموارد المحدودة لبلدان الساحل، المستنزفة أصلاً بسبب التحديات الأمنية والإنمائية. ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات تتناسب مع حجم حالة الطوارئ هذه، وطلب باسم رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلغاء الديون الخارجية من أجل تمكين البلدان من تخصيص جميع الموارد المتاحة للتصدي لما تمر به المنطقة من تحديات متعددة الأوجه زادت الجائحة من تعقيداتها، وتعزيز آليات التنسيق وتبادل المعلومات. ولئن أقر بالنتائج الإيجابية للعمليات المشتركة التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب، فقد حذر من أن أثر الأزمة الصحية والأمنية على سكان منطقة الساحل يمكن أن يزيد من حدة النزاعات الطائفية وأن يُستغل من قبل جماعات إرهابية. وانتقل إلى التحديات الإنمائية، فأشار إلى الحاجة إلى تعبئة الموارد لتنفيذ استراتيجية المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مجال التنمية والأمن من خلال تنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية.

12 - وأعلن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن ثلاثة تدابير للتصدي للأزمة الأمنية والصحية الراهنة، وهي: (أ) نشر 3 000 جندي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل؛ (ب) تعبئة دعم حالات الطوارئ، وجمع المواد الطبية وتوزيعها، وإنشاء فرقة عمل تابعة للاتحاد الأفريقي مخصصة لوضع استراتيجية موحدة وشاملة لكل القارة للتصدي لكوفيد-19؛ (ج) إنشاء صندوق للتضامن يضع بلدان الساحل على قائمة الأولوية في تلقي المساعدة. واقترح الرئيس إنشاء فرقة عمل، في إطار التحالف من أجل منطقة الساحل، للتصدي للتهديد المتعدد الأبعاد الذي يشكله كوفيد-19.

13 - وأقر رئيس المجلس الأوروبي بالتعقيد الذي يضيقه كوفيد-19 إلى الحالة في المنطقة دون الإقليمية، وأعرب عن رغبته في إبقاء مسائل الأمن والتنمية في منطقة الساحل في صدارة جدول الأعمال الدولي. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يعيد تنظيم جهوده لدعم الاستجابة الصحية وتعزيز القدرات اللازمة. واستجابة للنداء من أجل إلغاء الديون الخارجية، أعلن التزام المجلس بالعمل على المستويين الأوروبي والدولي، بما في ذلك مع صندوق النقد الدولي، لتخفيف الضغط المالي على الدول الأفريقية.

ثانياً - جنوب السودان

ألف - السياق

14 - منذ توقيع الاتفاق المنشط، أحرز تقدم كبير نحو تحقيق السلام، وانخفضت حدة العنف المتصل بالنزاع في جميع أنحاء البلد، على الرغم من ازدياد العنف القبلي. وتم بلوغ نقطة مرجعية مهمة من خلال اتخاذ خطوة على طريق تشكيل السلطة التنفيذية لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة، وذلك بتشكيل مجلس الوزراء الاتحادي في 13 آذار/مارس 2020. وكانت الرئاسة التي تشرف على الفترة الانتقالية، والمكونة من الرئيس والنائب الأول للرئيس وأربعة نواب للرئيس، قد أدت اليمين الدستورية في 22 شباط/فبراير 2020. وتمثل هذه الإجراءات، بالإضافة إلى قرار اعتماد هيكل مكون من عشر ولايات وثلاث مناطق إدارية، خطوة مهمة إلى الأمام في الفترة الانتقالية في عملية السلام في جنوب السودان. ومع ذلك، لا يزال هناك في 29 أيار/مايو العديد من المهام الرئيسية السابقة للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك وضع الترتيبات الأمنية الانتقالية، والقيام بفحص قوة موحدة وتدريبها وإعادة نشرها؛ وتعيين الولاة ومديري المقاطعات في هيكل الحوكمة الجديد. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين أيضاً القيام بتوزيع الحقائق الوزارية من جانب الأحزاب، وإعادة هيكلة مجلس الولايات، وتقديم البيانات إلى الهيئة التشريعية الوطنية المؤقتة. وعموماً، هناك تفاؤل متجدد من جانب المجتمع الدولي بأن الزخم السياسي المكتسب من خلال تنفيذ الاتفاق المنشط سيظل قائماً بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

15 - واستمر طوال عام 2019 الانتعاش الاقتصادي الذي كان قد بدأ في عام 2018، وذلك من خلال زيادة إنتاج النفط، وأسعار النفط الخام العالمية المواتية، والبيع المسبق للنفط الخام، وإصلاحات الاقتصاد الكلي الحكيمة، بما في ذلك إلغاء الحكومة تمويل العجز من مصرف جنوب السودان.

16 - وفي الوقت نفسه، يواصل مصرف جنوب السودان إدخال إصلاحات في مجال السياسة العامة للحد من التضخم وتثبيت سعر الصرف، وقد استأنف نشاطه في سوق الصرف الأجنبي من خلال بيع دولارات الولايات المتحدة بالمزاد العلني. وبدأ إصلاح نظم الدفع الوطنية بوصفه شرطاً حاسماً لبدء العمل بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2012 (القانون رقم 29). ومع عودة السلام، سيكون الحفاظ على إصلاحات السياسة النقدية وكفالة التنسيق مع السياسة المالية أمراً أساسياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

17 - ومع ذلك، كانت الحالة الاقتصادية في جنوب السودان صعبة حتى قبل أزمة كوفيد-19. وكانت الإدارة الفعالة لإيرادات النفط وغيرها من الموارد أولوية رئيسية للاستقرار الاقتصادي والتمويل ووضع نظم تكفل الشفافية والنزاهة والمساءلة. وتكتسي الإدارة الحكيمة للموارد العامة أهمية بالغة لإتاحة الاستثمارات في قطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية بما يحقق فوائد السلام ويوفر بيئة آمنة ومواتية لشعب جنوب السودان من أجل الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، لا سيما في ظل العواقب الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على كوفيد-19. ومع الهبوط الشديد في أسعار النفط وعدم وجود بدائل مجدية للسلع الأساسية بوصفها مصدراً للنمو، أصبحت الحالة الاقتصادية في جنوب السودان حرجية.

18 - ولا تزال الإدارة المالية العامة تجتذب اهتمام أصحاب المصلحة، ويرجع ذلك أساساً إلى أهميتها في تمويل تنفيذ اتفاق السلام. وفي أوائل عام 2020، أعيد تنشيط الفريق العامل للجهات المانحة المعني بالإدارة المالية العامة من أجل تنسيق دعم الشركاء لخطة إصلاح الإدارة المالية العامة على النحو المبين في

الاتفاق المنشط، وإكمال عمل اللجنة الوطنية لتعديل الدستور التي تعكف على استعراض القوانين الاقتصادية والمالية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق.

19 - وعلى الرغم من فترة الاستقرار النسبي منذ توقيع الاتفاق المنشط في أواخر عام 2018، ظلت الاحتياجات الإنسانية مرتفعة في جميع أنحاء جنوب السودان طوال عام 2019. وقد تركت الآثار التراكمية لسنوات من النزاع الذي طال أمده، وأوجه الضعف المزمنة، والخدمات الأساسية المحدودة، 7,2 ملايين شخص، أو ثلثي السكان، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية أو الحماية. ولا تزال فئتا النساء والأطفال هما الأكثر تضررا، حيث يموت طفل واحد من كل عشرة أطفال قبل بلوغه سن الخامسة ويبلغ عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس 2,2 مليون طفل. وفي الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه 2019، قُدر أن ما يقرب من 7 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث ازدادت معدلات سوء التغذية الحاد وتجاوزت عتبات الطوارئ العالمية. وظل قرابة 4 ملايين شخص مشردين بسبب الأزمة: منهم 1,7 مليون شخص من المشردين داخليا و 2,2 مليون شخص من اللاجئين في ستة بلدان مجاورة. وعلى الرغم من أن العديد من مواطني جنوب السودان استكشفوا خيارات العودة إلى ديارهم، كانت الظروف غير مناسبة للعودة الطوعية. وأثرت الفيضانات الموسمية ذات الشدة غير المعتادة على أكثر من 908 000 شخص ودمرت ما يقدر بـ 74 000 هكتار من الأراضي المزروعة، وأدت إلى إعلان الحكومة حالة الطوارئ في المناطق المتضررة. وبالإضافة إلى ذلك، تسبب تفشي مرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تفعيل المراقبة النشطة للمرض عبر الحدود، ولكن لم تسجل أي حالات مؤكدة في جنوب السودان. ونتيجة لجائحة كوفيد-19، لا يواجه البلد تحديا من جراء الانخفاض الحاد في الإيرادات فحسب، ولكنه يواجه أيضا ارتفاع أسعار الأغذية والجراد الصحراوي. وقد يحتاج أكثر من نصف سكان البلد إلى مساعدة غذائية بحلول النصف الثاني من عام 2020.

20 - وعلى الرغم من حدوث انخفاض في العدد الإجمالي لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها الجماعات المسلحة في جنوب السودان، وهو اتجاه استمر طوال عام 2019، استمرت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والمخاطر التي تهدد الحماية، حيث ظل السكان عرضة لهجمات متكررة ومتعمدة تستهدف المدنيين وممتلكاتهم، وانتهاكات أخرى للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأثر استمرار تعطيل طرق الإمداد والطرق الرئيسية من خلال الكمائن المنتظمة تأثيرا سلبيا على حرية تنقل المدنيين. وظل القتال الدائر وانعدام الأمن يجبران الناس على مغادرة ديارهم بحثا عن الأمان والمساعدة.

21 - وفي الفترة التي سبقت انتهاء تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية لمائة يوم، قامت جماعات مسلحة، بين كانون الثاني/يناير ومنتصف شباط/فبراير 2020، بتنفيذ ما لا يقل عن 54 حالة من التجنيد القسري، بما في ذلك التجنيد القسري لما لا يقل عن سبعة قاصرين. وأدى العنف القبلي في بعض المناطق إلى وقوع إصابات جماعية بين المدنيين. وواصلت الأطراف المتحاربة ارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وإن كان ذلك بدرجة أقل مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من التعهد بالتزامات بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له.

باء - دعم الأمم المتحدة لجنوب السودان

22 - نظرا إلى أن النزاع المسلح كان يقتصر على مناطق محدّدة، تحسنت بيئة عمل المنظمات الإنسانية لأنها أصبحت قادرة على الوصول إلى المجتمعات المحلية التي كان يتعذر الوصول إليها في السابق. وزادت

الحركة الفعالة من حيث التكلفة عبر البر والأنهار بنسبة 10 في المائة في عام 2018 مقارنة بعام 2017. وفي الوقت نفسه، ازدادت العوائق البيروقراطية التي تؤثر على إمكانية الوصول مقارنة بالعام السابق، على الرغم من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي. وبحلول نهاية عام 2019، تلقى أكثر من 5,3 ملايين شخص من أشد الناس ضعفا مساعدات إنسانية من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لجنوب السودان لعام 2019. وشملت الإنجازات المتصلة بالاستجابة أكثر من 4 ملايين شخص ممن تلقوا الدعم فيما يتعلق بالأمن الغذائي وسبل العيش؛ وما يقرب من مليوني شخص ممن تلقوا خدمات الرعاية الصحية الطارئة؛ وأكثر من مليون شخص ممن تلقوا الدعم من خلال خدمات الحماية والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ومن بين ما يقرب من 200 شريك من شركاء خطة الاستجابة الإنسانية الذين ساهموا في تحقيق هذه الإنجازات، كان أكثر من 55 في المائة من المنظمات غير الحكومية التابعة لجنوب السودان.

23 - وأسفر إحراز التقدم في عملية السلام، إضافة إلى زيادة الاستقرار في العديد من المواقع وتحسين إمكانية الوصول إليها، عن تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدة على نحو أكثر فعالية من أجل دعم التعافي والقدرة على الصمود. وقد أدت هذه الإنجازات إلى تعزيز الحوار مع الشركاء الوطنيين لكفالة ارتكاز الدعم الدولي للتعافي والقدرة على الصمود خلال الفترة الانتقالية على تولى زمام الأمور على الصعيدين الوطني والمحلي.

24 - وفي تموز/يوليه 2019، عُقد لقاء تشاوري بين الأمم المتحدة والحكومة لاستعراض نتائج فريق الأمم المتحدة القطري وتقريره المالي لعام 2018 ولمناقشة نوع الدعم الذي سيقدمه الفريق القطري في الفترة المتبقية من عام 2019 وفي عام 2020. وكان هذا اللقاء أول منتدى تشاوري من نوعه يُعقد منذ بدء النزاع الأهلي في أواخر عام 2013 وجسّد الالتزامات التي تعهد بها كل من فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة، بموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2019-2021 لجنوب السودان، للدخول في حوار مُركّز وبناء مع الأمم المتحدة والجهات المانحة الأوسع نطاقا. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، عقدت الحكومة أول اجتماع رفيع المستوى للشركاء مع الجهات المانحة على الصعيد الثنائي والمؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والقادة الحكوميين. وعُقد اجتماع ثان رفيع المستوى في شباط/فبراير 2020.

25 - كما زاد الحوار على الصعيد المحلي بشأن دعم التعافي والقدرة على الصمود في العديد من مناطق جنوب السودان التي تتمتع بما يكفي من الاستقرار لإتاحة عقد اجتماعات شاملة لمختلف المجموعات والشركاء المحليين الراغبين والقادرين على العمل من أجل إحراز التقدم. وتتلقى هذه الحوارات الدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية التي تساعد على تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات المحلية ومساندة إجراءات المتابعة. وسيوفر تحديد هيكل للإدارة أساسا لمواصلة التركيز على الحوار والتعاون مع الحكومات المحلية.

26 - وتهدف الالتزامات المشتركة التي تعهدت بها مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والأمم المتحدة، من خلال الشراكة من أجل التعافي والقدرة على الصمود، إلى الحد من أوجه الضعف وبناء القدرة على الصمود على الصعيد المحلي في جنوب السودان. وقد اكتسبت هذه الالتزامات زخما كبيرا في عام 2019. فقد بدأت الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في مواصلة برامجها مع مبادئ الشراكة ونتائجها من أجل الحوارات المحلية. وهي تُظهر أن اتباع نهج أكثر تكاملا من أجل إيجاد حلول مستدامة في قطاعات الشؤون الإنسانية والسلام والتنمية قد يؤدي إلى بلوغ

شعب جنوب السودان مرحلة الاعتماد على الذات. فالدعم المنسق لسُبل العيش وتقديم الخدمات على الصعيد المحلي يجعل الناس أقل اعتماداً على المساعدة الإنسانية. ويجري الاضطلاع في عدد من المواقع بأنشطة لبناء القدرة على الصمود في شكل برامج مشتركة تستند إلى الأولويات وخطط العمل المتفق عليها محلياً.

27 - وقد تعززت مشاركة الأمم المتحدة في مجال التعافي والقدرة على الصمود من خلال تنفيذ إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2019. وبعد مشاورات مكثفة، وقّع فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة في عام 2018 على إطار الأمم المتحدة للتعاون للفترة 2019-2021 وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير 2019. ويستند إطار التعاون إلى نهج محلي لتنفيذ خطة عام 2030 ويتزامن مع الفترة الانتقالية التي مدتها ثلاث سنوات بموجب الاتفاق المنشط. وهو يوجه عمل الفريق القطري دعماً للأولويات والتطلعات الإنمائية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشمل المجالات الأربعة التالية ذات الأولوية: (أ) بناء السلام وتعزيز الحوكمة؛ (ب) تحسين الأمن الغذائي وإنعاش الاقتصادات المحلية؛ (ج) تعزيز الخدمات الاجتماعية؛ (د) تمكين النساء والشباب.

28 - ولتفعيل إطار التعاون وتشجيع انتقال جنوب السودان إلى مرحلة التعافي والتنمية الطويلة الأجل، وضع فريق الأمم المتحدة القطري تسع مبادرات رئيسية شديدة الأثر تهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة ومحدثة للتحوّل بحلول عام 2020، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة والتعليم وسُبل العيش والحوكمة المحلية والعنف الجنساني والتحضّر لإجراء تعداد وطني. وقد عُرضت هذه المبادرات الرئيسية المعروفة أيضاً باسم "المساهمات الأساسية" على الحكومة والجهات المانحة، واعترف بها الشركاء بوصفها إطاراً مفيداً لجهود البرمجة.

29 - وقد عالجت منظومة الأمم المتحدة بصورة جماعية المسائل المتعلقة بالصلة بين الشؤون الإنسانية والإنمائية وروابطها بالسلام في إطار اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي. واتفق الفريق القطري للعمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة القطري على مجموعة من النتائج الجماعية بشأن الأمن الغذائي والعنف الجنساني من أجل تحسين التنسيق بين خطة الاستجابة الإنسانية والأنشطة المضطلع بها في سياق إطار التعاون للفترة 2019-2021 وتحسين تخطيط تلك الخطة والأنشطة وتحديد أهدافهما واشتراكهما في المواقع وتسلسلهما وتدرجهما. ويتمثل الهدف في إخراج ما لا يقل عن 10 مقاطعات من حالة انعدام الأمن الغذائي وتنفيذ حد أدنى من مجموعة من الخدمات والأنشطة للوقاية من العنف الجنساني والتخفيف من مخاطره والتصدي له في 80 في المائة من المواقع ذات الأولوية بحلول عام 2021.

30 - ومن خلال جهد تعاوني قائم على الشراكة، زادت الجهات المانحة في جنوب السودان زيادة كبيرة التمويل المخصص للتعافي والقدرة على الصمود. وفي عام 2018، قامت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتعبئة 172 مليون دولار وتسليمها لهذه الأغراض، بزيادة قدرها 8 في المائة عن العام السابق. وفي عام 2019، قدمت 213 مليون دولار، بزيادة قدرها 23 في المائة عن عام 2018. ويشترك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي مشاركة نشطة في أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان، إذ يقدمان تمويلاً كبيراً لتنفيذ البرامج من قبل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها على أساس الشراكة من خلال طرائق مبتكرة. وهما يخططان لزيادة هذا التمويل في السنوات المقبلة.

31 - وفي عام 2017، وضع فريق الأمم المتحدة القطري خطة لبناء السلام على نطاق المنظومة لجنوب السودان للفترة 2018-2021، صُمِّمت لتوجيه الموارد استراتيجياً وتوجيه المشاريع في المجالات ذات الأولوية المشتركة التي تم تحديدها، بما في ذلك دعم الحوار؛ وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية؛ والحد من النزاع الناجم عن حركات النزوح والعودة؛ وحماية النساء والشباب وتمكينهم.

جيم - آفاق المستقبل

32 - مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشئة، هُيِّئت الساحة لحوار متجدد ومكثف بشأن التعاون الإنمائي في جنوب السودان خلال الفترة الانتقالية التي مدتها ثلاث سنوات. وأعلنت الحكومة عن عزمها على استعراض الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لضمان أن تكون شاملة للجميع وأن توفر أساساً متيناً لتحقيق السلام الدائم والأهداف الإنمائية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وسيكون من المهم للشركاء الدوليين في التنمية أن يشاركوا بصورة بناءة في هذه العملية وأن يستفيدوا من الزخم الذي ولّته عملية السلام، وذلك لزيادة التركيز على التعافي والقدرة على الصمود والتنمية خلال الفترة الانتقالية. ومن المتوقع أن يكون الأثر الطويل الأجل لجائحة كوفيد-19 كبيراً وسيطلب استجابة مكرسة.

33 - وبالنسبة للفترة الانتقالية التي مدتها ثلاث سنوات، يجري وضع خطط لإجراء إصلاحات في نظم الإدارة المالية العامة وإعادة بناء الثقة بين الحكومة وشركائها في مجال التعاون الإنمائي. وهناك جهود جارية لوضع استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرات التقنية والمؤسسية وإنشاء نظم للإنذار المبكر للكشف عن الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والجفاف، والوقاية من هذه الكوارث والتصدي لها. وتقوم الحكومة وشركاؤها أيضاً بوضع استراتيجية لدعم عمليات العودة والمسائل ذات الصلة مثل حقوق الأرض والملكية والتوترات الاجتماعية والحد من النزاعات والعدالة الانتقالية والدائمة وسبل العيش وتقديم الخدمات. وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالفعل مع الحكومة في هذه المجالات ذات الأولوية، وستواصل التركيز، خلال الفترة الانتقالية للاتفاق المنشط، على التعافي وبناء القدرة على الصمود ودعم كل منطقة على حدة، مع ضمان استمرار تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. وسيواصل فريق الأمم المتحدة القطري التركيز على نهج تشاركي وعلى تولي زمام عملية التعافي والتنمية على الصعيد الوطني من خلال التشاور مع الشركاء الوطنيين، بما في ذلك المجتمع المدني. وسيكون من المهم زيادة مشاركة الجهات المانحة الدولية والدعم الذي تقدمه.

34 - ويتخذ فريق الأمم المتحدة القطري خطوات عملية لتعزيز البرمجة الإنمائية، مع التركيز على نظم تقديم الخدمات والمساءلة والاستفادة من المبادرات المشتركة القائمة، بما في ذلك إطار التعاون والمساهمات الأساسية والشراسة من أجل التعافي والقدرة على الصمود وخطة بناء السلام. وسينسق التدخلات لتجنب ازدواجية الجهود وكفالة استمرار التواصل بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وذلك لتعزيز التعاون بشأن المبادرات المتعلقة ببناء السلام والحوكمة. وسيواصل الفريق القطري أيضاً الحفاظ على الروابط بالشركاء الآخرين في التنمية، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والجهات المانحة على الصعيد الثنائي، وتعزيز تلك الروابط.

35 - وفي الأشهر الستة الأولى من الفترة الانتقالية، سيعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع النظراء الرئيسيين في الحكومة لتقديم دعم منسق وتمهيد الطريق لتعزيز التعاون. وسيشمل ذلك إجراء حوار بين الفريق القطري والوزارات التنفيذية لتقييم الإسهامات المقدّمة بموجب إطار التعاون. وسيولي الفريق القطري

الأولوية للتوعية والمناقشات مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والجهات المانحة والمجتمع المدني. وسيساعد الفريق القطري أيضا الحكومة الجديدة على استعراض الاستراتيجية الإنمائية الوطنية؛ وبناء القدرات الوطنية لنظم الإدارة المالية العامة؛ ودعم سيادة القانون والعدالة؛ والمشاركة في مبادرات أخرى لبناء القدرات المؤسسية لإنشاء نظم حيوية دعما للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، سيسهم الفريق القطري في إنشاء هيكل لتنسيق التنمية يُيسر الحوار بين جميع الجهات الفاعلة، ويضع وينفذ استراتيجية لإدارة عمليات العودة، ويدعم الحكومة في سنّ التشريعات المتعلقة والشروع في عمليات الإصلاح.

36 - وفي الأجل المتوسط، خلال الفترة الانتقالية ووصولاً إلى الانتخابات، تعترف وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وشركاؤها الدوليون الاستفادة من هيكل تنسيق المعونة لإطلاق برامج جيدة التمويل ومحددة الأهداف وشديدة الأثر في المجالات ذات الأولوية تدعم التقدم نحو تحقيق التنمية والسلام الدائم. ويشكل الاتجاه نحو زيادة التمويل الإنمائي على مدى السنوات القليلة الماضية أمراً هاماً كجزء من إعادة إشراك الشركاء الدوليين في التنمية بصورة منهجية. وسيكون من التحديات الرئيسية ضمان أن يكون هذا الدعم الدولي منسّقاً تنسيقاً جيداً ومرتكزاً ارتكازاً راسخاً على المسؤولية الوطنية الشاملة للجميع من خلال إجراء حوار موسّع مع الحكومة الانتقالية المنشطة والجهات الفاعلة الوطنية.

ثالثاً - منطقة الساحل

ألف - السياق

التنمية المستدامة

37 - تواجه بلدان منطقة الساحل تحديات معقدة ومتعددة الأوجه تعرقل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فمؤشرات التنمية في بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر هي من بين أدنى 10 مؤشرات على الصعيد العالمي، وفقاً لدليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2019. وفي ظل وجود ما يقرب من 50 في المائة من الناس يعيشون في حالة فقر مدقع، وارتفاع مستويات التفاوت، وانعدام المساواة في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية، فإن التنافس على الموارد يمثل مصدراً للمظالم والنزاع. ويسهم في انعدام الأمن ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب أنماط الهجرة غير المتوقعة في المجتمعات الرعوية، وافتقار الشباب إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحضرية والريفية. ويتعرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر بفعل النمو السكاني السريع والتدهور البيئي والجفاف والتصحر وما يتصل بذلك من الآثار المترتبة على تغير المناخ.

38 - ومع ارتفاع درجات الحرارة، وفي ظل أنماط هطول الأمطار المتسمة بقلّة التساقطات وعدم إمكانية التنبؤ بها، باتت حالات الجفاف المتكررة شائعة، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة على البيئات وسبل العيش الهشة. ويزداد تفاقم الأثر الخطير لتغير المناخ بفعل تحات التربة الواسع النطاق وتدهور الموارد الطبيعية الشحيحة أصلاً، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى النمو السريع للسكان، والرعي الجائر، وسوء استخدام الأراضي وإدارتها. ويؤدي اقتران هذه العوامل وغيرها إلى مضاعفة التحديات، إذ إن معظم بلدان المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة البعلية وتربية الماشية في كسب العيش، مما يجعلها اليوم أكثر عرضة للخطر مما كانت عليه قبل 20 عاماً.

39 - وقد أدت الهشاشة الحادة التي تواجهها منطقة الساحل إلى إيجاد ظروف تتعرض فيها النساء والفتيات للخطر، مما يتطلب تقديم استجابات محددة الهدف. وعلى الرغم من الدور الرئيسي للمرأة بوصفها طرفاً فاعلاً في المجال الاقتصادي، فإنها كثيراً ما تواجه قيوداً شديدة في الحصول على الموارد التي تحتاج إليها لكي تكون من العوامل الرئيسية للتغيير، من قبيل الأراضي والمعلومات والتمويل وتكنولوجيا الهياكل الأساسية والأسواق. وعلى الرغم من وجود قواعد ومعايير بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فإنها ممثلة تمثيلاً غير متكافئ في البرلمانات وفي مناصب صنع القرار. وباستثناء السنغال والكاميرون، تشكل النساء نسبة أقل من 30 في المائة من البرلمانيين في بلدان منطقة الساحل. وفي بادرة إيجابية، خصصت بوركينا فاسو في كانون الثاني/يناير 2020 حصة قدرها 30 في المائة للمرشحات في الانتخابات التشريعية والمحلية.

40 - وينتشر العنف الجنساني على نطاق واسع في المنطقة، بغض النظر عن العرق والطبقة والأصل الإثني والدين. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد القوانين المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، فإن الحواجز الاجتماعية والثقافية التي تديم التقاليد المسيئة للاعتبارات الجنسانية والإفلات من العقاب تشكل تحدياً أمام إنفاذ هذه القوانين. ويُمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال في الغالبية العظمى من البلدان.

41 - ويقدر عدد سكان منطقة الساحل بـ 350 مليون نسمة وهي تسجل أعلى معدل نمو سكاني في العالم، حيث يقع 60 في المائة من السكان في الفئة العمرية الأقل من سن الخامسة والعشرين. ومن المتوقع أن يتضاعف عدد سكان النيجر في السنوات الخمس عشرة المقبلة.

42 - وثمة أعداد كبيرة من الشباب في معظم بلدان منطقة الساحل إما أنهم لم يلتحقوا قط بالتعليم المدرسي أو تسربوا منه في وقت مبكر، مما يؤدي إلى البطالة ونقص العمالة، مع الافتقار إلى فرص إدرار الدخل.

43 - وعلى الرغم من هذه الاتجاهات، يشير تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2020 إلى أن معدل النمو قبل جائحة كوفيد-19 كان يُتوقع أن يبلغ 6 في المائة أو أكثر في بوركينا فاسو والنيجر، وأن معدل النمو في تشاد كان يُتوقع أن يرتفع من 3,8 في المائة في عام 2019 إلى 5,5 في المائة في عام 2020، مدعوماً بزيادة إنتاج النفط وزيادة كفاءة سياسات الاستخراج. وبلغ متوسط معدل النمو في موريتانيا 3,6 في المائة في عام 2019، في حين كان من المتوقع أن تحقق مالي نمواً بنسبة 4,8 في المائة في عام 2020.

44 - وأجرت جميع بلدان المنطقة استعراضات وطنية طوعية تتصل بإنجازاتها في مجال أهداف التنمية المستدامة وتبادلت خبراتها في تنفيذ خطة عام 2030. وتشير هذه الاستعراضات إلى أن البلدان أضفت الطابع المؤسسي على تخطيط أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها من خلال الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والتزمت بالحد من عدم المساواة وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال توفير الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والهياكل الأساسية والقدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية.

الحالة الإنسانية

45 - تدهورت الحالة الإنسانية في منطقة الساحل تدهورا كبيرا في السنوات الأخيرة. ففي عام 2020، تشير التقديرات إلى أن 26 مليون من سكان منطقة الساحل، وهو رقم قياسي جديد، سيحتاجون إلى المساعدة والحماية، ويعزى ذلك أساسا إلى النزاع العنيف، بما في ذلك العنف بين الطوائف والنزاع على الأراضي والموارد بسبب تغير المناخ والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والبشر والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي سياق تزايد انعدام الأمن والضعف الشديد، فإن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني، آخذة في الزيادة. ووصل النزوح القسري في منطقة الساحل إلى ذروة جديدة، حيث اقتلع 4,1 ملايين شخص من ديارهم، أي أكثر من الرقم المسجل في عام 2018 بمليون شخص.

46 - وأدى النزاع في حوض بحيرة تشاد إلى تفاقم الاحتياجات. وهناك ما مجموعه 3 000 مدرسة إما أنها مغلقة أو متوقفة عن العمل بسبب الهجمات المباشرة على الهياكل الأساسية والكوادر التعليمية، الأمر الذي يؤثر على أكثر من 650 000 طفل في منطقة تبلغ نسبة الأميين فيها 70 في المائة من السكان. وهناك نحو 200 مركز صحي مغلقة أو لا تعمل بكامل طاقتها. ويؤثر تعطيل خدمات التعليم والخدمات الأساسية على ملايين الأطفال في منطقة تكافح من أجل جني ثمار عائد ديمغرافي.

47 - وفي كل من منطقة ليبتاكو - غورما، الواقعة على طول المناطق الحدودية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وفي حوض بحيرة تشاد، يؤدي انعدام الأمن وصعوبات الوصول الفعلي إلى إعاقة إيصال المساعدة الإنسانية. ونتيجة لذلك، يضطر السكان المتضررون في كثير من الأحيان إلى الانتقال للحصول على المساعدة، مما يؤدي إلى تفاقم مستويات التشرد القائمة. وفي شمال شرق نيجيريا وحدها، يقدر أن 1,2 مليون شخص يعيشون في مناطق يتعذر الوصول إليها.

48 - والاحتياجات الإنسانية في منطقة الساحل كبيرة وتتمو بسرعة. ووضعت ستة بلدان هي بوركينا فاسو، وتشاد، والكاميرون، ومالي، والنيجر، ونيجيريا خططا للاستجابة الإنسانية. ففي عام 2019، وصلت المساعدة إلى أكثر من 10 ملايين شخص من أصل 15 مليون شخص مستهدفين في البداية. وقد وسّعت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها نطاق استجاباتها وستواصل تعزيز جهودها التنسيقية ووجودها الميداني على الصعيد الإقليمي في البلدان المتضررة. وعلى الرغم من تصاعد وتيرة الاحتياجات، لا تزال خطط الاستجابة تعاني من نقص كبير في التمويل، حيث بلغ متوسط التمويل 59 في المائة فقط من أصل مبلغ 2,5 بليون دولار اللازم لتلبية احتياجات 17,5 مليون شخص في منطقتي حوض بحيرة تشاد وليبتاكو - غورما فيما يتعلق بالماوى والغذاء والمياه والصرف الصحي والتغذية والخدمات الصحية. ولتوسيع نطاق الاستجابة وتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في جميع أنحاء المنطقة، ستحتاج الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى ما مجموعه 2,8 بليون دولار. وبحلول حزيران/يونيه 2020، تم الحصول على أقل من 20 في المائة من الموارد المطلوبة، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة توافر الأموال في سياق جائحة كوفيد-19، فإن الاحتياجات الإنسانية آخذة في الازدياد أيضا.

49 - ويمثل نقص التمويل أحد أهم التحديات التي تواجه إيصال المساعدة الإنسانية وتوسيع نطاق مبادرات بناء القدرة على الصمود.

50 - ووفقا للإطار المنسق لتحليل وتحديد المناطق المعرضة للخطر والفئات الضعيفة في منطقة الساحل (الإطار المنسق)⁽¹⁾، من المتوقع أن يتعرض 4,8 ملايين شخص في المنطقة، بحلول منتصف عام 2020، لانعدام الأمن الغذائي الشديد، مع زيادات تتراوح بين 77 في المائة في النيجر و 225 في المائة في بوركينا فاسو. وتصل معدلات سوء التغذية إلى مستويات الطوارئ في العديد من المجتمعات المحلية، مما يشكل واحدا من أكبر تحديات التنمية البشرية ومخاطر الوفيات. ويتجاوز انتشار سوء التغذية الحاد على الصعيد العالمي عتبة الطوارئ البالغة 15 في المائة.

باء - دعم الأمم المتحدة لمنطقة الساحل

51 - اعتمدت استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في عام 2013 وعُدلت من خلال خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل في عام 2018 من أجل تلبية الاحتياجات الحالية للسكان ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وتهدف الاستراتيجية إلى ما يلي: (أ) تعزيز الحوكمة الفعالة والشاملة للجميع؛ (ب) وتمكين آليات الأمن الوطنية والإقليمية من التصدي للتهديدات العابرة للحدود؛ (ج) وإدماج التدخلات الإنسانية والإنمائية لكفالة الأنشطة المنقذة للحياة، مع بناء قدرة الناس والمجتمعات المحلية على الصمود في إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. وهي توفر إطارا شاملا للاستجابة الدولية من خلال نهج أكثر اتساما بطابع الاتساق والتنسيق والشمول. ويجري تنفيذ الاستراتيجية من خلال ثلاث ركائز يعزز بعضها بعضا وتتسم بالترابط وهي: الأمن والحوكمة والقدرة على الصمود.

الأمن

52 - وسّعت ركيزة الأمن في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، في استجابتها، نطاق الاستثمارات من أجل تعزيز المؤسسات المعنية بالأمن وسيادة القانون والعدالة الجنائية، مع النظر بصفة خاصة إلى المجتمعات المحلية العابرة للحدود والشباب والنساء بوصفهم عناصر لتحقيق السلام والتنمية.

53 - وقدمت الأمم المتحدة الدعم إلى بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في وضع وتنفيذ استراتيجية جنسانية، ويسّرت إدماج المنظور الجنساني في الأنشطة المتصلة بالأمن. وساعدت منابر الحوار بشأن السلام المراعية للمنظور الجنساني التي تقودها جماعات نسائية على التوسط في إجراء مناقشات بين المجتمعات المحلية المعرضة للخطر وقوات الدفاع والأمن ونظام العدالة الجنائية، الأمر الذي يعزز الحوارات بين المجتمعات المحلية عبر الحدود من أجل بناء السلام وإعادة بناء الثقة. وتقوم البرامج المشتركة التي تقودها الأمم المتحدة بتعزيز الإصلاحات في القطاعين الجنساني والأمني، بسبل منها تقديم تدريب محدد الهدف في مجال الحماية المراعية للاعتبارات الجنسانية والاتجار بالأسلحة الصغيرة وتحديدها.

54 - وفي أيلول/سبتمبر 2019، نظمت الأمم المتحدة وحكومة مالي حوارا إقليميا من أجل توفير الحماية وتقديم الحلول في سياق التشريد القسري في منطقة الساحل. وقد أدت نتائج الحوار المتمثلة في استنتاجات باماكو ووثيقة الإعلان الوزاري التي شاركت في إعدادها حكومات بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، إلى الخروج بتوصيات بعيدة المدى ساعدت على تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في قطاعي الأمن والعمل الإنساني من أجل كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وحماية السكان المتضررين

(1) انظر: <http://www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/where-what/cadre-harmonise-in-west-africa-and-the-sahel/en/>.

ومساعدتهم. وتدعم التحليلات والبحوث المتعمقة جميع التدخلات، من أجل تحديد الروابط القائمة بين المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ والآثار على التنمية المستدامة.

الحوكمة

55 - سجلت منطقة الساحل بعض التقدم في توطيد الديمقراطية، حيث أسفرت عدة انتخابات رئاسية عن تحقيق انتقال سلمي للسلطة، فضلا عن إجراء انتخابات برلمانية ومحلية سلمية، ولا سيما في مالي وموريتانيا ونيجيريا. إلا أن التوترات القائمة بشأن الحدود الزمنية لشغل منصب الرئيس والإصلاحات الدستورية والانتخابية ونتائج الانتخابات المتنازع عليها شابت بعض عمليات الانتقال السياسي. وقد أدت بعض التوترات السياسية، في بعض الأحيان، إلى تحويل الانتباه عن التحديات الملحة الأخرى المتصلة بالتنمية وحقوق الإنسان والأمن وسيادة القانون.

56 - وفي مراكز الأزمات، مثل منطقة ليباكو - غورما، ووسط مالي، وحوض بحيرة تشاد، تقوم الأمم المتحدة بتنفيذ مجموعات من تدابير تحقيق الاستقرار لتيسير استعادة سلطة الدولة وسيادة القانون، ولا سيما إمكانية اللجوء إلى القضاء والحصول على الأمن؛ وإعادة تنشيط القدرة على تقديم الخدمات الإدارية والاجتماعية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الإدارية والمجتمعية؛ وبناء و/أو إعادة بناء نظم الحوكمة المحلية الأساسية، بما في ذلك مشاركة المواطنين؛ وتنشيط الاقتصاد المحلي. وتشكل مرافق تحقيق الاستقرار المذكورة خطوة رئيسية إلى الأمام في إرساء الشعور بالمسؤولية لدى الجهات الإقليمية وترسيخ الإطار العابر للحدود، اللازمين لمعالجة الأزمات. ويعمل مرفق تحقيق الاستقرار الإقليمي لبحيرة تشاد على ضمان استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد. وتهدف الاستراتيجية، التي وضعتها لجنة حوض بحيرة تشاد وأقرها الاتحاد الأفريقي، إلى تعزيز اتساق الاستجابة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية.

57 - وفي الحالات بخلاف حالات الأزمات، عملت الأمم المتحدة على التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دعم النظم والعمليات الديمقراطية المستدامة، وتعزيز نظم إدارة الموارد الطبيعية والنفقات العامة، وكفاءة نظم الإحصاءات الوطنية، وتخطيط التنمية المستدامة من جانب الحكومات المحلية والوطنية. وأنشئت مختبرات التسريع ونُفذت نُهج مبتكرة لتوفير حلول لحصول المناطق الريفية على الطاقة الفعالة من حيث التكلفة لأغراض الإنتاج والتحول، والتعاون عبر الحدود على الصعيد المحلي، ومرافق المعيشة المكيفة حسب الظروف المناخية من أجل التصدي لتغير المناخ ومخاطر الكوارث واستخدام أدوات الإدماج المالي لزيادة فرص حصول الفئات الضعيفة والمهمشة على التمويل والخدمات المالية، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة أو المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

58 - وقدمت الأمم المتحدة وشركاؤها الدعم التقني والسياساتي من أجل وضع خطط للحماية الاجتماعية، ورفعت مستوى الوعي بالبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وُعززت قدرات البرلمانات ومؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الوطنية في بلدان منطقة الساحل على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها والدعوة إلى التصدي لها. وأتاحت أنشطة التدريب وبناء القدرات المحددة الهدف تحسين التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان من أجل تقديم معلومات مباشرة إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة لتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان.

59 - وفيما يتعلق بسيادة القانون والنظم القضائية، أتاح بناء قدرات الإدارة العامة، ولا سيما وزارات العدل، تنفيذ سياسات حقوق الإنسان والإصلاحات في قطاع العدالة، بما في ذلك إنشاء نظم محوسبة لإدارة البيانات من أجل الإدارة الفعالة للمرافق ذات الصلة وفقا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

60 - وبسّرت عمليات التواصل المحددة الهدف مع المجتمعات المحلية تسليم 37 896 قطعة سلاح وذخيرة طوعا في مجتمعات محلية تمتد على طول الحدود بين النيجر ونيجيريا، وتحقيق مستويات غير مسبقة من التعاون بشأن اتفاق نزع السلاح في المجتمعات المحلية. وقد عززت هذه النوايا الحسنة من خلال أنشطة تعزيز القدرات المحددة الهدف لفائدة السلطات الإدارية البلدية والعرفية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة الساحل.

61 - وأدى التعاون مع المؤسسات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى إجراء أول دراسة لتحديد أماكن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووفر أساسا لتقديم استجابات متسقة بشأن منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والسيطرة عليها وتدفعها واستخدامها في المنطقة. وقدمت هذه الدراسة أدلة حاسمة ومعلومات قطرية عن الجهات الفاعلة، وديناميات الشراكة، والتدخلات، والنجاحات، والدروس المستفادة، أدرجت في قاعدة البيانات الخاصة بإطار عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع نشوب النزاعات، وبرنامج إدارة الأسلحة والذخائر، ومنع التدخلات المتطرفة العنيفة في المنطقة.

القدرة على الصمود

62 - يكتسي بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، أهمية بالغة في التغلب على مواطن الضعف الفريدة التي تعاني منها المنطقة. فعلى سبيل المثال، توفر البرامج الموسعة المتعلقة بالقدرة على الصمود في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد الدعم للمجتمعات المحلية في حماية مواردها الطبيعية والبشرية والثقافية والاستفادة منها بوصفها أساسا للسلام والتنمية المستدامين.

63 - وتحسّن المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرات الإقليمية في مجال إدارة النظم الإيكولوجية القياس العلمي للآثار الإيكولوجية الناجمة عن تدهور الأراضي وأفضل الممارسات من أجل إرشاد القرارات المتعلقة بالاستثمار التي ستتخذ في المستقبل. ويُقدّم الدعم إلى عدة بلدان في منطقة الساحل فيما يتعلق بالتخطيط للتكيف والحفظ، تمثيا مع تنفيذ عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، مثل حفظ مستجمعات المياه الدولية والتنوع البيولوجي في مرتفعات فوتا دجالون واستخدامهما المستدام. وحتى الآن، حددت 7 من البلدان العشرة، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، أهدافا طوعية لوقف تدهور الأراضي بحلول عام 2030 وتحقيق الغاية 15-3 من أهداف التنمية المستدامة.

64 - وعملت الأمم المتحدة من أجل بناء القدرة على الصمود في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والخدمات الثقافية بغية التصدي للصدمات والضغوط المتصلة بالمناخ والكوارث، بوسائل منها توفير فرص العمل وسبل العيش للمجتمعات المحلية والمشردة والمتضررة من النزاع، وبناء السلام من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي وتمكين الناس ومساعدتهم في التغلب على الصدمات النفسية.

65 - ويساعد برنامج التمويل العالمي، التعليم لا يمكن أن ينتظر، على تحويل عملية تقديم التعليم في حالات الطوارئ في منطقة الساحل، ولا سيما في الكاميرون ومالي وشمال نيجيريا، حيث يستفيد منها أكثر من 150 000 من الأطفال المشردين في حوض بحيرة تشاد وحده.

66 - ووفرت الأمم المتحدة أيضا برامج تعليم بديلة عبر الإذاعة في شمال بوركينافاسو والنيجر، فقد بنّت دروسا بلغات محلية مختلفة عن طريق الاستعانة بميسرين مدربين، بغية معالجة مسألة إغلاق المدارس الناجمة عن الهجمات المسلحة وانعدام الأمن.

67 - وعززت الأمم المتحدة وشركاؤها التربية التحولية، من خلال نهج تعليم تمكّن المتعلمين والمتعلمات، بمن فيهم المراهقات والشابات المهمشات، من النظر بعين ناقدة في سياقاتهم ومعتقداتهم وقيمهم ومعارفهم ومواقفهم بهدف إتاحة حيز للتفكير الذاتي وتقدير التنوع والتفكير النقدي. ومكّنت هذه المبادرة المعلمين ومدربي المعلمين، نساء ورجالا، في بوركينافاسو والسنگال ومالي والنيجر من ترسيخ الكفاءات لدى الشباب والشابات لكي يتفاعلوا مع مجتمعاتهم المحلية من أجل تعزيز السلام وبناء القدرة على الصمود.

68 - ودعمت الأمم المتحدة حياة المرأة للأرض، وحصلوها على التمويل وعلى المهارات والتكنولوجيا المتعلقة بالقدرة على التكيف مع تغير المناخ، ووصولها إلى الأسواق في سلاسل قيمة مختارة، من خلال إجراء إصلاحات كثيفة لسياسات الأمن الغذائي وتدخلات برنامجية. وفي موريتانيا والنيجر، عززت الخيارات المتاحة لتأمين سبل عيش قائمة على السوق القدرة على الصمود لأكثر من 150 000 من اللاجئين واللاجئات والمجتمعات المضيفة لهم، بوسائل منها تعزيز التعاون الإقليمي، والارتقاء بالمهارات، وتبادل المعارف، والبرمجة المبتكرة، وسياسات سوق العمل القائمة على الأدلة.

69 - وساعدت الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص على معالجة التدهور البيئي وتنشيط الأعمال التجارية التي يقودها الشباب في بلدان منطقة الساحل كافة. وأتاح نظام محلي مستقل ومستدام لإمداد الغاز، مدعوم من الأمم المتحدة، لما عدده 260 000 من اللاجئين واللاجئات الضعفاء والمجتمعات المضيفة لهم إمكانية الوصول إلى مواقع الطهي التي تستخدم الغاز الطبيعي المسال في ديفا بالنيجر، الأمر الذي يجعلها إحدى أفضل المناطق الحدودية في منطقة الساحل من حيث الحصول على طاقة الطهي النظيفة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على 300 هكتار من الأراضي الحرجية.

70 - وبدعم من الأمم المتحدة، انضمت 6 من البلدان العشرة، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، إلى مبادرة الجفاف لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود في مواجهة حالات الجفاف الشديد، من خلال اتباع نهج استباقي قائم على المخاطر. وأنشأت الأمم المتحدة فهارس للبيانات المكانية في بلدان منطقة الساحل، تضم 87 مجموعة بيانات عامة عالمية تغطي السياق الاجتماعي والاقتصادي، والمياه، وتدهور الأراضي، والصناعات الاستخراجية، والمخاطر الطبيعية، والبيانات المناخية التاريخية، وإسقاطات المناخ، وذلك لدعم قدرة الحكومات على فهم وإدماج المخاطر البيئية والمناخية التي تواجه منطقة الساحل من أجل إعداد الاستجابة المناسبة لها.

71 - وفي بوركينافاسو، قامت الأمم المتحدة، في إطار استراتيجية الحفاظ على السلام، برفع مستويات الاستجابة لحالات الطوارئ وبتوسيع نطاق وجودها من خلال إنشاء وجود متكامل في خمسة مواقع في أنحاء البلد. وساعدت التدخلات المعززة الحكومة على التعجيل بالإجراءات الإنمائية والإنسانية وإجراءات بناء السلام وإضفاء الطابع المحلي عليها، والتدخل بطريقة متنسقة ومتكاملة من أجل تحقيق التعايش السلمي.

وبغية دعم جهود الحكومة، أُتخذت عدة مبادرات، بما في ذلك مبادرات بشأن قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، والكهربة الريفية، والتعاون عبر الحدود، ومرافق تحقيق الاستقرار في منطقة ليبتاكو - غورما. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت الآليات المعززة المعنية بالرقابة المدنية والديمقراطية على إصلاح قطاع الأمن، بسبل منها إنشاء منصة لمنظمات المجتمع المدني متعلقة بالحوكمة وبناء قدرات اللجان البرلمانية، في صياغة سياسة الأمن الوطني. وتُعزز الثقة بين السكان والسلطات المحلية وقوات الأمن من خلال أطر التشاور بين الطوائف في المنطقة الشمالية الوسطى، الأمر الذي ييسر الحوار بين جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد المحلي. وتمثل أحد التحديات الرئيسية في عدم وجود خطة متكاملة على نطاق المنظومة تبين جميع أنشطة بدء العمل على المستويين العمليتين واللوجستيتين اللازمة لتحقيق وجود متكامل تاما، يكون مدعوما بموارد مخصصة لإحداث تأثير.

جيم - إطار التنسيق في منطقة الساحل

72 - بغية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، أنشأت المنظمة هيكلًا متسقًا للتنسيق على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد المقر يستند إلى تقسيم واضح للعمل، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات والمساءلة. وقد تطور عمل الأمم المتحدة في منطقة الساحل من نهج يتمحور حول الوكالات إلى نظرة جماعية أكثر، وهو ما ييسره إلى حد كبير التعاون خلال عملية وضع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

73 - وعلى الصعيد الإقليمي، يتولى ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل القيادة الموحدة لتنسيق عمل الأمم المتحدة، وتمثل الكيانات الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذراع التنفيذية الرئيسية. وتشكل اللجنة التوجيهية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أحد الهياكل المنشأة لكفالة اتباع نهج منسقة ومتكاملة، وهي تجمع المنسقين المقيمين للبلدان العشرة، من بين جهات فاعلة أخرى، من أجل التعاون وتبادل الآراء والحصول على الدعم والتوجيه لضمان الاتساق في تنفيذ الاستراتيجية. ويجري العمل على إنشاء وحدة لدعم تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة يشترك في رئاستها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والكيانات الإقليمية التابعة لمجموعة التنمية المستدامة، في أعقاب الاستعراض الداخلي بشأن منطقة الساحل الذي أجري في عام 2019. وتهدف إلى تقديم الدعم العام لتنفيذ البرامج وتنسيقها واتساقها على نطاق الركائز الثلاث المتمثلة في الأمن والحوكمة والقدرة على الصمود. وبنيت اللجنة التوجيهية، خلال اجتماعها المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2019، التقدم الكبير المحرز في البرامج العابرة للحدود والبرامج الشاملة للركائز في جميع أنحاء المنطقة.

74 - وفي إطار روح إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تقوم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في منطقة الساحل، بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين، بوضع أطر تعاون جديدة تبين استجابة الأمم المتحدة الجماعية لمساعدة المنسقين على معالجة الأولويات والثغرات الوطنية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة إضافة إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي والإنساني الناجم عن جائحة كوفيد-19. ويوفر إطار التخطيط المجدد ذلك للأفرقة القطرية الأدوات اللازمة لتكييف الاستجابات وفقا للاحتياجات والوقائع المحددة للبلدان. وبصرف النظر عن دورات إطار التعاون، تتخبط جميع الأفرقة القطرية في منطقة الساحل حاليا في تحديث التحليل القطري المشترك، وهو أداة تزود الفريق القطري بتحليل واسع النطاق يعكس الحالة في البلد مع مراعاة سياق المنطقة. وتشمل التحليلات القطرية المشتركة التي أعدتها بلدان الساحل تحليلا للقضايا

والأولويات الإقليمية في منطقة الساحل وأثرها على الخطط والأولويات الإنمائية الوطنية للبلدان، وقد أدت إلى تصميم وتنفيذ برامج إنمائية متعددة البلدان وعابرة للحدود.

75 - ويواجه التنفيذ الفعال لأطر التعاون الجديدة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة، بما في ذلك ضرورة تعزيز البلدان لقدرتها على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية والأزمات المعقدة؛ وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية؛ وجمع البيانات وتحليلها؛ وتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية الكافية.

76 - ومن الأمثلة المبكرة على اعتماد هذه الأدوات والأطر البرنامجية الجديدة، تتبع بوركينا فاسو ومالي والنيجر نهجا منسقا لتنفيذ المبادرة العابرة للحدود الممولة من صندوق بناء السلام في مثلث ليبتاكو - غورما. وإضافة إلى ذلك، ولضمان الصلة بين الشؤون الإنسانية والسلام والتنمية، شارك فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في وضع خطط واستجابات متكاملة لدعم الحكومة في عمليات بناء السلام التي تقوم بها، وتفعيل التعاون الإنساني والإنمائي، وأوجه ارتباط هذه الأنشطة بالسلام.

77 - ومع قيام أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتصميم تقييمات مشتركة جديدة في عام 2020، هناك فرصة لزيادة إدماج المبادرات الإقليمية والمبادرات العابرة للحدود في أطر تنفيذ البرمجة القطرية بالتعاون مع الشركاء في التنمية. وسيعمل فريق الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن كثب مع المنسقين المقيمين العشرة في المنطقة لتعزيز التنسيق والإبلاغ عن التدخلات البرنامجية.

دال - آفاق العمل في المستقبل

78 - تحت الحالة في منطقة الساحل الأمم المتحدة على اعتماد طرائق وبرامج جديدة تجمع التنمية المستدامة والقدرة على الصمود والحوكمة والمسائل المتصلة بالأمن. وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، يتعين على الشركاء في التنمية التعاون لحماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وتجنب دفع الملايين من الناس إلى الوقوع مجددا في الفقر المدقع.

79 - وبالنظر إلى الآثار الإيجابية التي من المحتمل أن تتأتى عن التدخلات العابرة للحدود فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية والطبيعة الهيكلية لأوجه انعدام الأمن التي طال أمدها، ستزيد الأمم المتحدة التدخلات التي تجمع أصول المنظومة من أجل تحقيق أقصى قدر من النتائج على نحو ما تجلى في مرفق تحقيق الاستقرار الإقليمي لبحيرة تشاد الذي أنشئ في الآونة الأخيرة والمبادرة المشتركة المقبلة لمنطقة ليبتاكو - غورما.

80 - والشركات التي أقامتها الأمم المتحدة مع الحكومات في منطقة الساحل، بسبل منها الكيانات دون الإقليمية مثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتحالف من أجل منطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وهيئة التنمية المتكاملة لمنطقة لبتاكو - غورما، وشركاتها الابتكارية، بما في ذلك الشركات مع القطاع الخاص والمؤسسات الأفريقية، تحقق تقدما كبيرا في النهوض بالتدخلات البالغة الأهمية وتمكين أصحاب المشاريع من الشباب والشابات.

81 - ويمكن أن يؤدي التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة دورا هاما في تحويل منطقة الساحل. فالمبادرات القائمة الرامية إلى اعتماد نظام الحصص في مختلف بلدان منطقة الساحل لتعزيز المشاركة السياسية للنساء تتيح فرصة للدعوة المتضافرة وبذل الجهود المشتركة. ومن المسائل التي تتسم بأهمية خاصة

كفالة أن تلبى جهود مواجهة جائحة كوفيد-19 الاحتياجات الاقتصادية للنساء، بالنظر إلى ارتفاع مستوى مشاركتهن في القطاع غير الرسمي والعمل غير المحمي.

82 - والقدرة على إحداث تحول التي تنطوي عليها حلول الطاقة المتجددة المركزة على سكان الريف يمكن أن تدعم القطاع الإنتاجي، وأن تستحدث سبلا للعيش وفرص عمل، وأن تعزز آفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الزراعة الذكية مناخيا.

83 - وستعمل الأمم المتحدة على مواصلة تقييم جهودها في منطقة الساحل وتحسين الإبلاغ عنها. وسيكتسي تحسين تنسيق التنفيذ وتحديد الأولويات مع توافر مزيد من الموارد أهمية بالغة لتعظيم عرض القيمة الذي ستقدمه الأمم المتحدة في منطقة الساحل وتنفيذ المبادرات الرئيسية بشأن الحوكمة والطاقة والزراعة المستدامة والذكىة مناخيا والقدرة على الصمود في إطار خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل.

84 - وحتى الآن، لم يتم الحصول إلا على جزء صغير من احتياجات الكيانات الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل توسيع نطاق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل باتباع نهج مترابط في جميع الركائز، مع إيلاء اهتمام خاص لبلدان المجموعة الخماسية التي تشكل مراكز أزمات. ولا يزال من الصعب تعبئة الموارد لغالبية البلدان خارج المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل تنفيذ أنشطة مشتركة في إطار خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، الأمر الذي يعوق التنفيذ. وصندوق بناء السلام شريك استراتيجي يعزز عنصرى الوقاية والتكامل والعناصر العابرة للحدود. فمنذ عام 2017، ساعد التمويل التحفيزي البالغ 31 مليون دولار على معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

رابعاً - التوصيات

85 - تتطلب معالجة هذه الحالة الصعبة وتوفير الخدمات الصحية وتحقيق السلام والرخاء في جنوب السودان ومنطقة الساحل، ولا سيما بالنظر إلى جائحة كوفيد-19، مضاعفة الجهود المبذولة للنهوض بالدعم المتكامل والمتسق والمنسق المقدمة من منظومة الأمم المتحدة وشركائها وبتنفيذ هذا الدعم. وإذ أضع هذا الغرض في اعتباري، أوصي باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تمشياً مع الاستراتيجية التي تشمل القارة بأسرها والتي وضعها الاتحاد الأفريقي لمواجهة جائحة كوفيد-19، واستناداً إلى المبادرات المتخذة من قبيل إنشاء صندوق للتضامن، التي ستعطي الأولوية لبلدان منطقة الساحل في الاستفادة من المساعدات، ينبغي للدول الأعضاء والشركاء توفير المساعدة اللازمة على وجه السرعة للتصدي للأثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة ودعم عمليات الإنعاش في بلدان منطقة الساحل؛

(ب) ينبغي للدول الأعضاء والشركاء تعزيز التعاون والتنسيق في المنطقة من أجل النهوض بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وكفالة تحقيق نتائج إنمائية أكبر بالتعاون مع شركاء إقليميين، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والتحالف من أجل منطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وسلطات حوض بحيرة تشاد، ولهذا الغرض ينبغي أن يشتد شعور الدول الأعضاء والشركاء بالحاجة الملحة لاستجابة منسقة ومتعددة الأوجه من خلال عمليات التخطيط والبرمجة المشتركة والمتكاملة والمركزة على الناس والمستندة إلى السياق والقائمة على النتائج والشاملة للركائز؛

(ج) بغية معالجة الأزمات الغذائية والتغذوية المتكررة، ودعم بناء القدرة على الصمود في وجه الاتجاهات المناخية الإقليمية التي ظهرت على مدى السنوات الأربعين الماضية، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في اختيار التمويل المشترك، بوسائل منها الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام، من أجل تعزيز البرمجة المشتركة والتنفيذ المتكامل وضمان وجود استجابة شاملة ومنسقة للأزمات المتعددة التي تواجهها المنطقة؛

(د) استنادا إلى تنفيذ استراتيجية الشباب المتكاملة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، تُشجّع جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على مواصلة تعزيز الدعم المقدم إلى الشباب في منطقة الساحل من خلال تحسين التعاون وتوسيع نطاق المبادرة في إطار الشراكة الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة؛

(هـ) ينبغي للمجتمع الدولي أن يظهر تضامنا حقيقيا على الصعد الدولي والإقليمي والوطني والمجتمعي لتلبية المطالب المتعددة الأوجه الناجمة عن الثغرات الإنمائية والأزمات الصحية والأمنية، وأن ينظر في طلب رؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل المتعلق بإلغاء الديون الخارجية لكي تتمكن البلدان من تخصيص جميع الموارد المتاحة للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه في المنطقة التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، ولكي يتسنى لها إعادة البناء على نحو أفضل؛

(و) ينبغي للشركاء، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، توفير الدعم المتكامل الذي يجمع بين الاستجابة القصيرة الأجل اللازمة والتدابير الطويلة الأجل التي تعالج دوافع عدم الاستقرار من أجل بناء القدرة على الصمود وإطلاق النمو الاقتصادي من جديد، وفي ضوء التزام البنك الدولي بدعم بلدان منطقة الساحل من خلال تنفيذ برنامجه الجديد المتعلق بأوضاع الهشاشة والنزاع والعنف من خلال النافذة الفرعية للمساعدة الإنمائية الدولية للاجئين والمجتمعات المضيفة (نافذة المساعدة الإنمائية الدولية 19)، ينبغي أن ينظروا في فرص توثيق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق نتائج على أرض الواقع.

86 - ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تسريع تحقيق الرخاء المشترك والسلام الدائم في جنوب السودان وبلدان منطقة الساحل والمنطقة بأسرها، والفرصة متاحة أمامه لتحقيق ذلك. فبالعمل معا، يمكن النهوض بالتنمية المستدامة التي تؤدي إلى ازدهار منطقة الساحل وحلول السلام فيها.